

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

### الاتحاد الأوروبي وورقة العمل المعنية بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١ - يدعم الاتحاد الأوروبي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المعاهدة) بقوة، فهي أداة حاسمة في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وستساعد هذه المعاهدة بحظرها إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية بجوانبها كافة من قبل جميع البلدان دون استثناء وبطريقة يمكن التحقق منها، وفي تقييد تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وتسهم بذلك إسهاماً رئيسياً في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

٢ - وبعد مرور ١٢ عاماً على فتح باب التوقيع على المعاهدة، باتت مسألة بدء نفاذها مسألة ملحة أكثر من أي وقت مضى، كما أن نفاذها يكتسي أهمية إضافية بالنظر إلى بيئة الأمن الدولية المتغيرة. فانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وخطر حصول جهات من غير الدول على هذه الأسلحة يمثلان تهديداً للمجتمع الدولي ككل. وقناعة الاتحاد الأوروبي، حسبما أعرب عنها في "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل"، هي أن أفضل طريقة لمواجهة هذه التهديدات التي لا توفر أي بلد أو منطقة، هي في الأخذ بنهج متعدد الأطراف. والمعاهدة هي أحد الصكوك الرئيسية لجهة تلك التحديات. وسيعزز بدء نفاذها ببيان الأمن الدولي الذي كان قد وُضع استناداً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - ويعلق الاتحاد الأوروبي، الذي صدق جميع أعضائه على معاهدة الحظر الشامل، أهمية قصوى على جعل المعاهدة عملية الطابع على بدء نفاذها بأقرب وقت ممكن. وتشكل المعاهدة في الواقع واحدة من مبادرات نزع السلاح الملموسة والواقعية التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي



في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في إطار مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وأيدها رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في "بيان بشأن تعزيز الأمن الدولي".

٤ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن المعاهدة باتت، بتوقيع ١٨٠ دولة عليها<sup>(١)</sup> وتصديق ١٤٨ دولة عليها، عالمية<sup>(٢)</sup>. وبالفعل يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة، إلى التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة دون أية شروط في أقرب فرصة.

٥ - وفي إطار الجهود الأوسع نطاقاً التي بذلت خلال فترات الرئاسة الثلاث الفرنسية والتشيكية والسويدية المتعاقبة للاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز عملية بدء نفاذ المعاهدة، وجه وزير خارجية رئاسة الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ رسالة إلى البلدان المتبقية المدرجة في المرفق الثاني التي يلزم تصديقها على المعاهدة لبدء نفاذها، ناشدها فيها التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة دون إبطاء.

٦ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ناشد مجلس الاتحاد الأوروبي في بيانه بشأن المعاهدة جميع البلدان المصدقة والموقعة على المعاهدة إبداء دعمها لها من خلال مشاركتها في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك على المستوى الوزاري أو على مستوى أعلى.

٧ - وقد تمكنت المعاهدة، حتى قبل بدء نفاذها، من وضع معيار عالمي لحظر التجارب النووية. بيد أن التجربة النووية التي ادعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها أجرتها في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦، والتي أدانها مجلس الأمن في القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، أعادت إلى الأذهان أهمية وجود معيار عالمي ملزم قانوناً يحظر إجراء التجارب النووية وأهمية نظام التحقق الذي تنص عليه المعاهدة.

٨ - وتركز الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي دعماً للمعاهدة على تعزيز التصديق العالمي على المعاهدة من جهة، وعلى تحسين كفاءة ومصداقية نظامي الرصد والتحقق المنشأين بموجب المعاهدة من جهة أخرى.

(١) بلغ عددها ١٨٠ دولة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

(٢) بلغ عددها ١٤٨ دولة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٩ - وقد بدأ يتولد زخم جديد داعم لبدء نفاذ المعاهدة. وفي هذا الصدد، يجبي الاتحاد الأوروبي إعلان أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستسعى فوراً وبشكل حثيث إلى حمل بلده على التصديق على المعاهدة. ونأمل بأن يولد ذلك زخماً جديداً لبدء نفاذها. والاتحاد الأوروبي عازم على تعزيز هذا الزخم، ولا سيما قبل مؤتمر عام ٢٠٠٩ المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة ومؤتمر استعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠. ولهذا الغرض، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل من أجل تعزيز المعاهدة وبدء نفاذها تهدف بصورة خاصة إلى القيام، بصورة منهجية وعلى مستوى رفيع، بتناول مسألة التصديق على المعاهدة وعند الاقتضاء، مسألة التوقيع عليها، في الاجتماعات التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع شركائه المعنيين.

١٠ - و بانتظار بدء نفاذ المعاهدة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالوقف الاختياري للتجارب النووية الذي طبقته عدة دول لم تصدق بعد على المعاهدة، ويدعو جميع الدول إلى التقيد بهذا الوقف والامتناع عن القيام بأي عمل يخالف التزاماتها وأهدافها بموجب المعاهدة.

١١ - وعلاوة على ذلك، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على تفكيك جميع منشآت تجاربها النووية في إطار عملية شفافة وعلى مرأى من المجتمع الدولي.

١٢ - ويتمثل الجانب الثاني من الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي دعماً للمعاهدة في إنجاز وضع نظام تحقق موثوق به وجاهز للتشغيل يوليه الاتحاد أهمية قصوى. فوجود نظام تحقق يعمل بكامل طاقته سيوفر للمجتمع الدولي وسيلة مستقلة وموثوق بها تكفل امتثال الدول للمعيار المذكور آنفاً.

١٣ - ويشترك الاتحاد الأوروبي في تعزيز نظام التحقق ويقدم دعمه إلى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فالإجراءات الثلاثة المشتركة التي اعتمدت في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ما برحت تجعل من الممكن اتخاذ إجراءات في مجالات كالتدريب وتعزيز أداء نظام التحقق وتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان ثالثة. وفيما يتعلق بهذا المجال الأخير، ستعود المشاريع التي ستنفذ في إطار الإجراء المشترك الثالث الجاري تطبيقه حالياً، بالفائدة على أكبر عدد ممكن من ٢٨ بلداً من البلدان الأفريقية وبلدان منطقة المحيط الهندي. كما يفيد الدعم الذي يقدمه الاتحاد في المساعدة على تطوير الاستخدامات المدنية والعلمية لتكنولوجيا نظام الرصد الدولي.

١٤ - وقد تجسد الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي بالتزام مالي كبير: إذ فاقت تبرعات الاتحاد المقدمة إلى المعاهدة ٥ ملايين يورو منذ عام ٢٠٠٦.

١٥ - ويتطلب إنشاء نظام تحقق موثوق به وجاهز للتشغيل دعماً سياسياً ومالياً كاملاً من جانب جميع الدول. ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول الموقعة على المعاهدة إلى تسديد تبرعاتها بالكامل لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضمن المهلة المحددة ودون وضع شروط، وذلك من أجل كفالة الاستقرار المالي للجنة التحضيرية وتدعيم نظام التحقق.

١٦ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأعمال التي يقوم بها كل من السيد تيبور توث، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسيد ياب راماكرا، الممثل الخاص للدول المصدقة على المعاهدة المكلف بتعزيز عملية التصديق على المعاهدة.